منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان التنبيه بحيث لو تامل المتامل فيما
سبق لفهم منها بخلاف التذنيب قوله لمكان المتناسب نظرا
الى ان اصل واو الحال ايضا العطف حفيد قوله عن المؤكدة
قد يدفع انه لم يرد بالمنتقلة المنتقلة اى غير اللازمة كما يقع في كلام
ابن مالك واتباعه بل مقابل المؤكدة الشامل للازمة تامل لكن الظاهر
انه اراد بالمؤكدة ما يسميه ابن مالك اللازمة بدليل قوله المطول والخ الخ
فتامله قوله لشدة ارتباطها بما قبلها فان قلت فاى حاجة الى
الضمير قلت مجي الضمير ليس للربط بل لضرورة كون الحال مستعملا
مستعملا وقوله ليس للربط قد ينافي قوله الحصر والنسخ التي بها بدل الاقتصار
عليه في الحال المفردة فتامله قوله فانه لا يقصد به ذلك وان
لزم ما قصد به قوله في باب كان كقول الحماسي فامسى وهو عريان
مطول لقائل ان يقول وامسى تامة والواو للحال او حد فلا يثبت
وقوع الواو في الخبر فتامل قوله والجملة الوصفية المصدرة
بالواو كقوله تعالى وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا
ولها كتاب معلوم مطول قوله والاصل الذي لا يعدل عنه الخ عبارة
المطول ومعنى ما له انه لا يعدل عنه الى الواو وما لم تمس حاجة
الى زيادة ارتباط والحق الواو اشد في الربط لانها الموضوعة الخ ومنه
يظهر ان قوله هنا الذي لا يعدل عنه الخ تفسير للمراد بالاصل هنا
وان قوله هنا ما لم تمس الخ معناه اذا احتيج لزيادة الارتباط تؤتى
بالواو دون الضمير لان ربطها اقوى من ربط الضمير لانها موضوعة
له قوله ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط قضيته لانه لا يجوز الربط
بالواو وحدها من غير مساس حاجة الى زيادة الارتباط كان مس اصل
اصل الارتباط ولعل ذلك بلاغة لا مطلقا فتامله قوله بدليل
الاقتصار عليه في الحال المفردة يدل على ان الحال في الحال المفردة للربط
والا فلا دلالة لذلك على ما ذكره وهذا يخالف ما تقدم عن العصري

من انه

١٧٧

انه ليس للربط بل لضرورة الاتساق ويجاب بان هذا في الجملة
وذاك في المفرد فليتامل قوله الذي لا يعدل عنه قد يشكل سواء اريد
به معنى لا يجوز العدول عنه او لا يستحق العدول عنه بمواضع وجوب
الواو ان يلزم انها ابدا تمس الحاجة فيها الى الزيادة وبمواضع وجوب
الضمير ان يلزم انها ابدا لا تمس الحاجة فيها الى الزيادة واثبات ذلك
مشكل كما لا يخفى فليتامل قوله وجب الواو قد يقال ان كان وجوب
الواو فيها بناء على مساس الحاجة الى زيادة الارتباط ابدا فهذا يحتاج الى
البيان والتوجيه والا فكيف يجب الواو ابدا بل كان ينبغي ان يجب عند
الحاجة الى الزيادة وعند عدمها يقدر الضمير او يصرح به فان ذلك
ممكن فليتامل لا يقال الغرض خلوها عن الضمير فلا يتاتى الربط به
فالواو ضروريه وان لم يحتج للزيادة لانا نقول خلوها لفظا لا يمنع
تقديره وهو كاف مع انه كان يمكن تغييرا لتنسيهم كان يقال ان
احتيج للزيادة ربط بالواو والا اقتصر على الضمير ثم يستثنى ما يستثنى
فليتامل قوله ذلك اى خلوها عن الضمير واقترانها بالواو ويؤيده
قوله المطول اراد ان يبين ان اى جملة يجوز ان تقع حالا بالواو
قوله وكل جملة حالية لا فائدة بتمدها في هذا الاحال لان المسند
فيه قريب من المسند اليه مع انه تظهر مما سبق ايضا فحوى الكلام
ان تعرض لمجرد ان المضارع المسند لا يخلو عن ضمير صاحب
الحال فلا يكون بالواو حفيد قوله فيمتنع استثناؤها اى استثناؤها
متصلا قوله والفعل مضارع نظا هذه وان كان ما ضيا في المعنى
بجب ضمنا اصلا وجهه قوله امتنع دخولها قد يقال ان
كانت هذه الصورة لا تمس الحاجة فيها الى زيادة الربط ابدا
فيحتاج ذلك الى بيان وتوجيه وان كانت قد يحتاج فيها الى
ذلك فينبغي جواز الواو منها حسنه وشنا تمنعها المفردة معارضة
بالاحتياج للزيادة فليتامل قوله اى لا بقطع حال كونك الخ هذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)